بيان

دولة قطر

الدورة الـ 57 للجنة وضع المرأة

الأمم المتحدة - نيويورك

مارس 2013م

سعادة الأستاذة الدكتورة/ جهينة سلطان سيف العيسى
رئيس وفد دولة قطر
نائب رئيس مجلس إدارة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة /الرئيس

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة

يسرني في البداية أن أعرب لكم عن تهنئة دولة قطر بانعقاد أعمال الدورة ال (57) للجنة وضع المرأة ، كما أتوجه بالشكر للسيدة/ ميشيل باشليت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على دعوتها للمشاركة في أعمال هذه الدورة و المائدة المستديرة رفيعة المستوى .

السيد ة/ الرئيسة - الرئيس

نود أن نؤكد على أهمية أعمال هذه الدورة التي تأتي في إطار مناهضة التميز والعنف ضد الفتيات والنساء ، حيث سيتيح لنا هذا اللقاء تبادل الخبرات والتحاور والاطلاع على تجارب الدول والدروس المستفادة ، ونحن في دولة قطر أخذنا على عاتقنا حماية الفتيات والنساء على حد سواء ، وإن مشاركتنا في هذا الاجتماع تمثل عزمنا الدائم على الالتزام بتنفيذ ما جاء في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة.

السيدات والسادة

إن النهوض بالمرأة وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها يحظى باهتمام حكومة دولة قطر وعلى رأسها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، فقد انضمت دولة قطر إلى البروتوكولات الدولية الخاصة بمكافحة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله، و مكافحة الاتجار بالبشر ، وصادقت على

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، كما وافقت على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وعلى البروتوكول الملحق بالاتفاقية والخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال عام 2009.

لقد أكدت المواد (34-35) من الدستور القطري لعام 2004 على مبدأ المساواة أمام القانون بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس. ولتنفيذ هذا المبدأ سنت الدولة مجموعة من القوانين التي ركزت على حماية المرأة من كل أسباب الضرر والعنف أو الاتجار بها، و راجعت عدداً آخر منها. ولعل من أهم تلك القوانين : قانون الأسرة و قانون مكافحة الإتجار بالبشر. كما نجحت دولة قطر في إدماج قضايا النوع الاجتماعي، ومنها قضايا العنف ضد المرأة، في السياسات والخطط الوطنية وتبنت سياسات عملية في التصدي لها من خلال إنشاء أجهزة حكومية مختصة ودعم المنظمات غير الحكومية .

ويشكل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة الآلية المؤسسية المعنية بإدماج قضايا الأسرة بشكل عام وقضايا المرأة بشكل خاص في الاستراتيجيات الوطنية، والمحرك الأساسي لها من خلال الشراكات مع المؤسسات المعنية . وقد بلغت عملية الإدماج هذه ذروتها في رؤية قطر الوطنية 2030 الصادرة عام 2008 ثم في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 من خلال قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة، وقطاع الحماية الاجتماعية ، كما تعززت تلك العملية في الاستراتيجية العامة للأسرة الصادرة عن المجلس الأعلى لشؤون الأسرة عام 2010.

وتساهم مؤسساتُ المجتمع المدني التي تعنى بمتابعة قضايا المرأة وشؤونها في التوعية بحقوق المرأة، والحد من العنف على النساء والفتيات. أذكر من تلك

المؤسسات: مركز الاستشارات العائلية، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، والمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وقد شهدت المؤسسات المذكورة خلال السنوات الأخيرة توسعاً وتنوعاً في خدماتها وإقبالاً متزايداً من الفئات المستهدفة، مما يشير إلى نجاحها في كسب ثقة المجتمع وإلى فعالية الآليات التي تستخدمها لتحقيق اغراضها. ومن تلك الآليات التدابير التنفيذية الهادفة لتقليل العنف ضد المرأة، مثل قبـــــول بلاغات المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة الخاصة بممارسة العنف في النيابة العامة، حيث يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. ومن الجدير بالذكر أن عدد النساء المستفيدات من خدمات هذه المؤسسة قد ارتفع من 259 مستفيدة في سنة 2009 إلى 452 امرأة سنة 2011 . هذا فضلاً عن التوسع في عدد وتوزيع مراكز الحماية و الإيواء ، وإنشاء مكاتب فرعية لها في المؤسسات التي تتكامل معها في الخدمات، حيث انشئت مكاتب لمؤسسة حماية الطفل والمرأة في كل من إدارة أمن العاصمة بوزارة الداخلية ومؤسسة حمد الطبية . وأنشئ مكتب للتأهيل الاجتماعي في النيابة العـــامة وآخر للاستشارات العائلية بمبنى المحاكم.

ولابد من الإشارة هنا إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية ، ومكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية ، والتي تهدف إلى تنفيذ ومتابعة برامج وأنشطة الاستراتيجيات والبروتوكولات الدولية ذات العلاقة، والتشريعات الوطنية التي تهتم بحقوق الإنسان بصورة عامة، وحقوق المرأة بصورة خاصة بصورة تكاملية .

السيدة الرئيسة / الرئيس

السيدات والسادة

لقد شهدت دولة قطر إطلاق العديد من المبادرات والشراكات فيما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة ، فشكل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة لجنة لمراجعة وتطوير التشريعات ذات الصلة بالعنف الأسري، وأخرى لتطوير احصاءات العنف الأسري بمشاركة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة . كما وقع مذكرة تفاهم مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان هدفها نشر اتفاقية "سيداو" واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم فعاليات نوعية كالندوات وورش العمل المختصة ،والحملات الإعلامية مثل حملة " أوقفوا الصمت " التي خاطبت التحرش الجنسي واستهدفت الجنسين ، ودمج قضية العنف ضد المرأة في الخطب الدينية من خلال منابر المساجد، وتنفيذ مسيرة عامة للتوعية بالعنف ضد المرأة، إضافة إلى استخدام تقنيات التواصل الاجتماعي المختلفة لنشر الوعي ضد العنف الأسري .

ومع كل ذلك فما زالت هناك تحديات تواجه المجتمع للحد من العنف ضد المرأة، منها عدم الوعي التام بهذه القضية وتأثير الموروث الاجتماعي أحياناً، وضعف دور الإعلام في التعرض لها ومعالجتها مع استمرار تأكيده على الصورة السلبية للمرأة.

في الختام نتمنى للجنة وضع المرأة التوفيق في أعمال دورتها السابعة والخمسين ، وأن نتمكن من الخروج بنتائج وتوصيات تتحول إلى خطط وبرامج تحد من العنف ضد المرأة وتعالج آثاره، مع التأكيد على استعداد وفد دولة قطر للتعاون التام معكم من أجل إنجاز مهمة اللجنة بنجاح.

شكراً و السلام عليكم و رحمه الله وبركاته .